

## محكمة الاستئناف المدنية بدمشق الموقرة

طالب إعادة المحاكمة : السيد ..... ، إضافة لتركه والده المرحوم ..... ،  
يمثله المحامي .....  
المطعون ضده : السيد ..... ، يمثله المحامي الأستاذ .....  
القرار المطعون فيه : القرار رقم (٠٠٠) الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٠٠/٠٠ ، عن محكمتكم الموقرة ، في  
الدعوى رقم أسلس (٠٠٠٠) لعام ٢٠٠٠ ، والمتضمن :  
" إلى آخر ما جاء في القرار المطعون فيه " .

أسباب الطعن :

### أولا - في الشكل

بتاريخ ٢٠٠٠/٠٠/٠٠ وصل إلى طالب إعادة المحاكمة ورقة كانت محررة ما بين مؤرثه وبين  
المطعون ضده أخفاها المطعون ضده وحال دون تقديمها إلى المحاكمة أثناء نظر الدعوى المطعون  
بطريق إعادة المحاكمة بالقرار الصادر فيها ، وكانت تلك الورقة تنطوي على إقالة المؤرث والمطعون  
ضده لعقد البيع المبرم ما بينهما والمدعى بطلب تثبيته في هذه الدعوى ...  
وكانت تلك الورقة منتجة في النزاع وحال الخصم دون تقديمها نظرا لكونها نسخة أصلية وحيدة احتفظ  
بها لديه ، ولعدم علم الطاعن بوجودها كونه وارث ، الأمر الذي يجعلها وعملا بأحكام الفقرة /د/ من  
المادة ٢٤١ أصول محاكمات سببا من أسباب طلب إعادة المحاكمة.  
وكان القرار المطعون فيه بطريق إعادة المحاكمة قد صدق نقضا وبالتالي لم تبحث محكمة النقض  
بالموضوع كون الطعن للمرة الأولى ، الأمر الذي يجعل محكمتكم الموقرة هي المختصة للنظر في هذا  
الطعن .

وكان هذا الطعن مقدما ضمن المدة المنصوص عنها في المادة ٢٤٢ من قانون أصول المحاكمات ،  
وباستدعاء مستوف لشرائطه الشكلية ، مرفق بصور طبق الأصل عن القرار المطعون فيه ، وجرى  
اسلاف الرسوم والتأمينات المتوجبة قانونا ، لذلك نلتزم قبول طلب إعادة المحاكمة شكلا .

### ثانيا - في القانون

لما كان من الثابت أن طالب إعادة المحاكمة في دفعه المثارة في الدعوى التي صدر فيها القرار  
المطعون فيه ، قد تمسك بإقالة عقد البيع المبرم ما بين مؤرثه وبين المطعون ضده استنادا إلى أقوال مؤرثه  
بأن نسخته من عقد البيع قد جرى تمزيقها وأن عقد بيع جديد قد أبرم مع شخص آخر بعد إقالة ذلك العقد ...  
ولم يكن عالما بوجود إقالة خطية لذلك العقد ، في حين أنكر المطعون ضده إقالة ذلك العقد وتمسك بالنسخة  
التي لديه منه وادعى بها بمواجهة الطاعن طالبا تثبيت البيع موضوعها .

وكان من الثابت أن الورقة المبرزة كسبب لطلب إعادة المحاكمة قد جاءت مؤيدة لدفع الطاعن لجهة  
إقالة عقد البيع المبرم ما بين مؤرثه وبين المطعون ضده وتثبيت إقالة ذلك العقد مستند هذه الدعوى الوحيد  
.... الأمر الذي يجعل ذلك العقد منتهيا بجميع آثاره القانونية ويجعل هذه الدعوى فاقدة مؤيدها القانوني ،  
ويجعل القرار المطعون فيه مستوجب الفسخ والإلغاء .

وكان وجود اصل تلك الورقة لدى المطعون ضده أثناء نظر الدعوى التي صدر نتيجة لها القرار  
المطعون فيه بطريق إعادة المحاكمة وانه حال دون تقديمها إلى المحاكمة ، وان تلك الورقة وصلت إلى  
الطاعن بعد صدور القرار المطعون فيه ، من الوقائع المادية الجائر إثباتها بجميع طرق الإثبات بما فيها  
البينة الشخصية والقرائن عملا بأحكام المادة ٥٢ من قانون البينات .

وكان الطاعن في حال إنكار المطعون ضده للوقائع المذكورة أعلاه يلتمس إجازته لإثبات دفوعه بالبينة الشخصية مبدية استعداده لتسمية شهوده وبيان عناوينهم واسلاف الطابع القانوني بمجرد أن تقرر المحكمة الموقرة إجازته للإثبات بهذه الوسيلة ، ونشير بهذا الصدد إلى ما استقر عليه الاجتهاد القضائي :

{ إن الخصوم غير مكلفين بتسمية شهودهم ما لم تجزهم المحكمة إثبات دفوعه بالبينة الشخصية ابتداءً .  
(قرار محكمة النقض رقم ١٧١٦ أساس إيجارات ٢٤٢٨ تاريخ ١٩٨٧/٧/٢٦ المنشور في مجلة المحامون صفحة ٥٧٨ لعام ١٩٨٧) .

**الطلب :** لهذه الأسباب ، ولما تراه محكمتكم الموقرة من أسباب أخرى ، تلتمس الجهة الموكلة إعطاء القرار :

- (١) - بقبول الطعن بإعادة المحاكمة شكلاً .
  - (٢) - بقبول الطعن موضوعاً وإلغاء وفسخ القرار المطعون فيه ومن حيث النتيجة الحكم ببرد الدعوى وترقين إشارتها عن صحيفة العقار موضوعها .
  - (٣) - بتضمين المطعون ضده الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .
- دمشق في ٢٠٠٠/٠٠/٠٠

بكل تحفظ واحترام  
المحامي الوكيل